



تتابع مؤسسة الحق بقلق بالغ قيام عناصر من الشرطة الفلسطينية باعتقال عدد من المواطنين على خلفية الإفطار في شهر رمضان، وترى "الحق" أن هذا الاعتقال يندرج في إطار الاحتجاز التعسفي المحظور، ويخالف أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، ويخالف الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين بدون تحفظات ولما سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وينتهك الحق في الحرية الشخصية والحق في حرية المعتقد.

ووفقاً لتوثيقات مؤسسة الحق، وإفادات شهود العيان، والمتابعات الميدانية؛ فإنه عند الساعة 12:00 من ظهر اليوم الأربعاء الموافق 6/2018/6 قام عناصر من الشرطة الفلسطينية بمشاركة عناصر من الأمن الوطني باعتقال (35) شخصاً من داخل "مقهى رام الله" الكائن في الطابق الأول من عمارة رباح بجانب دوار الساعة وسط مدينة رام الله، وجرى نقل المعتقلين إلى مركز الشرطة بسيارتين وباص تابعين للشرطة. وقد أكدت الشرطة "للحق" بنتيجة المتابعات أنه قد جرى الإفراج عن جميع المعتقلين وأن تحرك الشرطة جاء بناءً على شكاوى وصلتها بهذا الخصوص.

وعليه، فإن مؤسسة الحق تؤكد على ما يلي:

1. تؤكد "الحق" أن الاعتقالات التي استهدفت (35) مواطناً وفق ما أكدته الشرطة الفلسطينية إنما يندرج والحالة تلك في إطار الاحتجاز التعسفي المحظور حسب توصيف الفريق العامل في الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي.
2. تحذر "الحق" من خطورة الاعتقالات التي جرت اليوم داخل مقهى رام الله بسبب الإفطار في رمضان، لما تشكله من انتهاك خطير للحق في الحرية الشخصية والحق في حرية المعتقد، المكفولين في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي حقوق أساسية لصيقة بالإنسان وواجبة الاحترام.
3. تؤكد "الحق" أن المساس بالحرية الشخصية وحرية المعتقد يشكل جريمة دستورية موصوفة في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، لا تسقط بالتقادم، وتستوجب العمل على ملاحقة ومحاسبة مرتكبيها وإنصاف المتضررين.
4. ترى "الحق" أن ركن العلانية غير متوفر في جريمة الإفطار العلني في رمضان المنصوص عليها في المادة (274) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 ساري المفعول في الضفة الغربية والتي تنص على أن "من ينقض الصيام في شهر رمضان علناً يعاقب بالحبس حتى شهر واحد أو بالغرامة حتى خمسة عشر ديناراً" وبخاصة مع تأكيد شهود العيان للحق أن المقهى المذكور مغلق الأبواب في العادة بسبب شهر رمضان رغم استقباله للزبائن داخل المقهى.
5. تطالب "الحق" بإلغاء المادة (274) سالف الذكر التي تعتبر الإفطار في شهر رمضان جريمة يعاقب عليها القانون، وبضمن مواعمة قانون العقوبات بالكامل مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها فلسطين.
6. تجدد "الحق" التأكيد على وجوب إنفاذ الاتفاقيات التي انضمت إليها دولة فلسطين بدون تحفظات على المستوى التشريعي والسياساتي وفي التطبيق العملي على الأرض، دون إبطاء، وترى أن جهود دولة فلسطين في إنفاذ الاتفاقيات ما زالت متواضعة للغاية،

وأن هنالك فجوة واسعة بين المحقوق المكفولة في الاتفاقيات الدولية وبين الممارسة على أرض الواقع، وأن متابعات "المحق" لا تشير إلى وجود تقدم جدي مُحرز على صعيد تعزيز حالة حقوق الإنسان.